International Journal of Education and Language Studies

ISSN: 2791-9323

Nabil EL OUAHABI[1]

TRANSLATION AND MIGRATION QUESTION IN THE LIGHT OF INTERNATIONAL INSTRUMENTS

Istanbul / Türkiye

p. 40-45

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by

iThenticate No **plagiarism** detected

Article History

Received: 15/04/2022
Accepted: 08/05/2022
published: 01/06/2022

Abstract:

This research is part of a series of studies on the reality and prospects of translation in Arab countries. During each study, we seek to provide an objective approach that derives from the accumulation of years of professional experience in this vital field of science.

Today we would like to introduce a contemporary topic with to participate in the 4th International Scientific Conference of Linguistic and Literary Sciences, through the Language and Translation Axis. This is a question of migration, which is arising in a number of countries, including the Arab States. Given the increasing number of migrants and persons displaced from their countries of origin towards host countries, the situation has become a concern for many States, particularly receiving States. This is a phenomenon that needs appropriate study to provide a common vision of how to deal with it through a balanced approach between rights and obligations.

As referred to in this title, the focus will be on translation as one of the necessary mechanisms for communicating with these minorities located in countries other than their country of origin and speaking languages, and dialects different from the host country on the as one of their rights as migrants as stipulated in many international instruments on migration and human rights.

We will therefore begin by briefly talking about migration as part of the humanitarian experience of all States, and then we will go directly to the topic on the role of translation in facilitating communication between these categories of migrants and the host country's institutions and the resulting intercultural relations and acquaintance with the culture of the other. It is an occasion for those interested in this subject in the Arab and Islamic world to share and develop experiences through this conference, to which we wish every success.

Key words: Translation; Migration Question.

---

http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.2-3.5

[1] Dr. , Ministry of Justice, Morocco, nabilelouahabi7@gmail.com; https://orcid.org/0000-0002-5968-5898

الترجمة وسؤال الهجرة على ضوء المواثيق الدولية

نبيل الوهابي [2]

الملخص

يندرج هذا البحث ضمن سلسلة الدراسات حول واقع الترجمة وآفاقها في البلدان العربية، نسعى خلال كل مبحث أن نقدم مقاربة موضوعية منبثقة من تراكم سنوات التجربة المهنية في هذا المجال العلمي الحيوي .

يتعلق الأمر بسؤال الهجرة الذي بدأ يطرح في عدد من الدول ومنها الدول العربية. نظرا لتزايد عدد الأشخاص المهاجرين والنازحين من بلدانهم الأصلية نحو البلدان المضيفة أصبح الوضع يشكل قلقا للعديد من الدول ولا سيما الدول المستقبلة. فالأمر يشكل ظاهرة تحتاج الدراسة الملائمة لتقديم تصور مشترك حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة الإنسانية من خلال مقاربة توازن بين الحقوق والواجبات.

وكما يشير إلى ذلك عنوان مشاركتي سيتم التركيز على الترجمة كأحد الآليات الضرورية للتواصل مع هاته الأقليات الذين يتواجدون في بلدان غير بلدهم الأصلي ويتحدثون بلغات وألسنة ولهجات مختلفة عن البلد المضيف من جهة، وكذلك كإحدى الحقوق المكفولة لهم بصفتهم مهاجرين كما تنص على ذلك العديد من المواثيق الدولية المتعلقة بالهجرة وحقوق الإنسان.

وبالتالي سنستهل موضوعنا بالحديث بصفة موجزة عن الهجرة كجزء من التجربة الإنسانية عرفتها كافة الدول، وبعدها سنمر مباشرة لنص الموضوع عن دور الترجمة في تسهيل التواصل بين هذه الفئات من المهاجرين ومؤسسات البلد المضيف وما ينبثق عن ذلك من تثاقف والتعرف على ثقافة الآخر. فهي مناسبة للمهتمين بهذا الموضوع في العالم العربي والإسلامي لتبادل الخبرات وتطويرها من خلال هذا المؤتمر الذي نتمنى له كل النجاح.

الكلمات المفتاحية: الترجمة، الهجرة، المواثيق الدولية.

[2] د.، وزارة العدل، المغرب، nabilelouahabi7@gmail.com

المقدمة:

واقع الهجرة والمهاجرين والنازحين أصبح ظاهرة تقلق العديد من الدول والمغرب بالنظر لموقعه الاستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وقربه الجغرافي من دول الاتحاد الأوربي هذه الدول التي تعد الوجهة المفضلة التي يسعى للوصول إليها معظم المهاجرين، وكذلك الأمر بالنسبة تركيا فهي في هذا الموضوع تتقاسم العديد من أوجه الشبه مع المغرب كالموقع الجغرافي لتركيا الذي يحد آسيا بأروبا في أقصى الشرق والموقع الجغرافي للمغرب الذي يحد أفريقيا بأروبا في أقصى الشمال الغربي، نظرا لهذا القرب أصبح المغرب بدوره يعاني من هذه الظاهرة وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا كبلد يتخذه المهاجرون كمحطة عبور للضفة الأخرى وفي غالب الأحيان يمكثون في هذا البلد بحيث تزايد أعداد المهاجرين المتواجدين على التراب الوطني بشكل ملفت، وفي غياب الرعاية الاجتماعية اللازمة تجدهم في الغالب من دون مأوى يتلحفون الشوارع وعرضة للتسول عند إشارات المرور.

هذا الوضع يقتضي حقوق وواجبات لهؤلاء المهاجرين تفرضها القوانين الداخلية للدول وكذلك المواثيق الدولية المتعلقة بالهجرة. فالهجرة تعد جزء من التجربة الإنسانية عبر التاريخ ومصدر للازدهار والتنمية المستدامة وهو ما تم التأكيد عليه خلال أشغال مؤتمر مراكش حول الهجرة وحقوق المهاجرين الذي نظم برعاية من الأمم المتحدة ومشاركة عدد من الدول الأعضاء، وخلص إلى جملة من التوصيات التي اعتمدت من طرف الأمم المتحدة كميثاق يعزز حقوق وواجبات المهاجرين وهو الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بوصفه اتفاق غير ملزم.

عن أهمية هذا الاتفاق أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه إنجاز بارز في تاريخ الحوار العالمي والتعاون الدولي فيما يهم الهجرة.

وكذلك سنجد مجموعة من الاتفاقيات الدولية الأخرى كالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. حيث اعتمدتها الأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة في ديسمبر 1990 باعتبار المبادئ الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

إذن، حول هذا الوضع أول ما يتبادر إلى ذهننا هو الترجمة وكيفية التواصل مع هاته الأقليات من المهاجرين الأجانب الذين يتحدثون لغات وألسنة ولهجات مختلفة عن اللغة الرسمية للبلد المضيف. فيصبح للترجمة دور للتواصل وكذلك دور في تعزيز الحقوق المتعلقة بالمهاجرين.

عمليا في أول اتصال مباشر بالمرشحين للهجرة من أجل العمل أو الدراسة أو الالتحاق بالأزواج... تبدأ عملية الترجمة في إطار التعاون القنصلي بحيث تكون الترجمة حاضرة بقوة لمعالجة طلبات المهاجرين المحتملين وترجمة الوثائق والمستندات وتجميع المعلومات الضرورية لإعداد ملفاتهم المراد الإدلاء بها لدى السفارات والقنصليات المعتمدة باللغة الرسمية لهذه الدول كملفات الزواج المختلط مثلا والتجمع العائلي وملفات الدراسة وغيرها..

كذلك وفي نفس السياق عكفت بعض الدول المتقدمة من الاتحاد الأوربي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية على تسهيل الهجرة النظامية من خلال تنظيم قرعة سنوية لاستقطاب العمال المهاجرين وأسرهم وكذلك العمال الموسميين.

حاليا بحكم أن المغرب أصبح من البلدان التي تستقبل المهاجرين الغير النظاميين بوثيرة متزايدة ومن مختلف الدول ولا سيما دول جنوب الصحراء. يصلون للمغرب برا كمرحلة للعبور إلى الضفة الأخرى عبر سبتة أو عبر مضيق جبل طارق وفي غالب الأحيان يستقرون في المغرب.

وهنا أيضا تحضر الترجمة للتواصل مع هذه الفئات من المهاجرين وتختلف طبيعتها بحيث تكون في غالب الأحيان تتبعية وشفاهية سواء تعلق الأمر لتقديم الرعاية الاجتماعية والمساعدات الضرورية في مثل هذه الحالات من طرف المؤسسات والمنظمات المختصة أو أيضا في إطار ما يكفله القانون بالاستعانة بمترجم في حالة تم توقيفهم عند الاقتضاء.

استحضر هنا ما يحصل الآن في أوكرانيا جراء تداعيات الحرب ونزوح آلاف الأشخاص نحو الحدود في مواجهة مصيرهم وفي انتظار ما تسره لهم الأيام.

جدير بالذكر أن وضع الهجرة والمهاجرين طور الدراسة والتمحيص لإخراج قوانين في هذا الشأن حول كيفية تدبير وضعية المهاجرين المتواجدين حاليا بالمغرب وكيفية احتوائهم في احترام الحقوق التي تكفلها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية.

فبين المقاربة الأمنية الصرفة التي تجرم هذا التواجد باعتباره اختراق غير قانوني للحدود الوطنية وعدم احترام السيادة للدولة والقوانين الجاري بها العمل في هذا المجال واعتماد المحاكمة العادلة وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

والمقاربة الحقوقية وميثاق حقوق الإنسان وانتفاء القصد الجنائي ذلك أن أسباب نزوحهم وأسباب الهجرة غير خفية غالبا ما تكون من أجل البحث عن عمل وتحسين الوضع الاجتماعي. كما أن الهجرة وتنقل الأشخاص من صلب الطبيعة الإنسانية على مدى الزمن فالمهاجرين الحاليين والمهاجرين المحتملين ليس أمر اختياري بل هو خيار اضطراري تفرضه المتغيرات التي تعرفها الدول نفسها سواء تعلق الأمر بحروب أو عدم استقرار أو فقط لعدم توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التي تكفل العيش الكريم.

فبين المقاربتين يأتي دور المؤسساتي للدولة حول كيفية إدماج هاته الأقليات من المهاجرين والنازحين وتسوية وضعيتهم إزاء القانون وتوفير لهم الرعاية الاجتماعية والصحية وكذلك خدمات الترجمة لتسهيل التواصل معهم وكأحد الحقوق المكفولة لهم طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

الجانب المظلم للهجرة

غير أن الوجه الآخر للنازحين والمهاجرين ولا سيما الهجرة الغير القانونية أصبحت من المظاهر الجديدة للاستغلال والاتجار بالبشر بحيث أصبحت تحصد ضحايا من مختلف الأعمار ولاسيما النساء والأطفال. فمظاهر الاستغلال تعد طبقا للمواثيق الدولية جريمة تمس بالحقوق الأساسية للإنسان.

فالدول المعنية التي تستقبل عدد كبير من اللاجئين بالحدود أو النازحين أو المهاجرين السريين كدول عبور أو دول مستهدفة كمحطة أخيرة للإقامة تسعى إلى مكافحة هذه الظاهرة والوقاية منها بكل السبل، من خلال تشخيص الوضع وتحديد حجم الظاهرة ودرجة توسعها وانتشارها باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود. وكذلك خلق دور إيواء والمساعدة القانونية ثم إعادة الإدماج والتعويض عن الأضرار.

فباستقراء الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ومكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه (اتفاقية Palermo وكذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال)، نجد أنها تنص في عديد من بنودها على ضرورة التكفل وحماية الأشخاص ضحايا الاستغلال أو الاتجار بالبشر وعدم متابعتهم قانونيا وتمكينهم من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وتنص كذلك على ضرورة توفير الدعم والتوجيه والمواكبة، وفي المقابل تنص على متابعة المتورطين في تعريض للخطر حياة أو سلامة المهاجرين أو معاملتهم معاملة مهينة ولاإنسانية أو المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتفكيك الشبكات النشيطة فيها.

فحينما يتعلق الأمر باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة المتعلقة بقضايا جرائم الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة عبر الوطنية يتم الاستعانة بمترجم لتقوية ضمانات المحاكمة العادلة وفي كثير من الدول مثلا الدول الأوروبية يعد حضور المترجم وتوقيعه إلزاميا منذ بداية الإجراءات في مخافر الشرطة إلى حين استكمال أطوار المحاكمة تحت طائلة البطلان.

في بعض الدول الأوربية التي لها تجربة طويلة في مجال الترجمة وحقوق الإنسان يتم التعاقد مع شركات خاصة في إطار التدبير المفوض وذلك لتوفير خدمات الترجمة في اللغات الأكثر تداولا في العالم وعيا منها في حق التواصل مع المهاجرين باللغة التي يفهمونها وجزء من العناية التي تقدمها لهم سواء في إطار المساعدة الاجتماعية أو الطبية أو المساعدة القضائية. بحيث توفر هذه الشركات مترجمين محترفين كلما اقتضى الأمر ذلك بطلب من مصالح الترجمة التابعة للمؤسسات الحكومية.

في نفس السياق تعتمد غالبية الدول في هيكلة مؤسساتها الحكومية التي لها صلة بمجال التعاون الدولي والعلاقات الدولية والهجرة مصالح تهم الترجمة والتواصل تسند إليها مهام كالإشراف على أعمال الترجمة والتنسيق والمراقبة.

وفي الأخير أود أن أختم مداخلتي بمقتطف من خطاب الملك محمد السادس، الموجه إلى القمة السادسة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي التي تعقد ببروكسيل:

"أما تنقلات المهاجرين فقذ أثبتت الجائحة أن هؤلاء لا يضروا بالاقتصاد. بل إن لهم، على العكس من ذلك، أثرا إيجابيا، سواء على بلدان الاستقبال، التي غالبا ما يشتغلون فيها بصفتهم "عمالا أساسيين"، أو على بلدانهم الأصلية. ومن تم يجب مقاربة هذه القضية، لا بصفتها تحديا فحسب، بل باعتبارها مصدرا هائلا للفرص."

المراجع:

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين وأفراد أسرهم، اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1990.

الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة المعروف بميثاق مراكش.

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال.

خطاب الملك محمد السادس، الموجه إلى القمة السادسة للاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي التي تنعقد ببروكسيل.